**الفصل الرابع**

**الموازنة العامة**

تمهيد

 هي جهاز مالي ينظم مقدما الوسائل التي تستخدم للحصول على الإيراد العام، وتحقيق الإنفاق العام اللأزم لاشباع الحاجات العامة، خلال فترة زمنية معينة، فالميزانية هي أداة لتوجيه الإمكانيات نحو تحقيق أهداف معينة تابعة من نشاط الدولة. ولكي تؤدي الدولة دورها في حياة المجتمع، خلال الفترة القادمة (والتي هي عادة سنة) يتعين عليها القيام بتقدير النفقات اللازمة لقيامها بمختلف النشاطات وتقدير الإيرادات اللأزمة لتغطية هذه النفقات. وهي على هذا النحو تستطيع مقابلة تقديرات الإنفاق العام بتقديرات الإيراد العام بالنسبة للسنة المالية القادمة. وسنتناول في هذا الفصل ماهية الميزانية، والقواعد الفنية لميزانية الدولة.من خلال العناصر التالية:

* ماهية الميزانية العامة
* مبادئ الميزانية العامة
* القواعد الفنية لميزانية الدولة(إعداد وتنفيذ)

**01\_ماهية الميزانية العامة:**

 هنا نتعرف على الطبيعة القانونية والمالية لميزانية الدولة، التعرف على ما قد يختلط بالميزانية وإستبعاده.

1. الطبيعة القانونية والمالية: بما أن تحضير الميزانية وتنفيذها تقوم به هيئات الدولة، فهو هنا عمل إداري له مضمون إداري يتم إعتماده بالقانون الذي تصدره السلطة القائمة على إصدار القوانين الأخرى في المجتمع، ذكرنا أن الميزانية عمل تقديري يتعلق بفترة مستقبلية تشمل تقديرات لكمية النفقات والإيرادات العامة، من هنا تكون نقطة البدء بهذا العمل التقديري هي تحديد حجم الخدمات العامة التي يراد أداؤها خلال الفترة القادمة التي تغطيها ثم تقدير النفقات العامة لإنجاز هذه الخدمات، بعدها تقدير الإيرادات التي تغطي هذه النفقات، وهذه التقديرات تعكس عملا تحليليا:
	* تحليل الإنفاق العام والتعرف على مكوناته، وكذلك.
	* تحليل الإيراد بكل مكوناته، ثم إختيار ما يتفق مع السياسة الإنفاقية والإيرادية للدولة، ينتج عن هذه العملية إعداد جدول محاسبي يبين المحتوى المالي للميزانية، ويحتوي على تقديرات النفقات العامة وتقسيمها بين الأنواع المختلفة من الإنفاق العام وبين الهيئات القائمة بهذا الإنفاق، وتقديرات الإيراد العام وتقسيمه على مصادر المختلفة.

 ذكرنا الجدول المحاسبي يحتوي على تقديرات تتعلق بفترة مستقبلية: لذلك يقال أن الميزانية تمثل حالة تنبؤ لها بعدها الزمني الذي يحتوي فترة مستقبلية هي سنة واحدة عادة، وقد يختلف بدؤها وإنتهائها، ففي سويسرا وهولندا وبلجيكا وفرنسا والجزائر تبدأ في 1 جانفي، وفي اليابان، كندا، إنجلترا من 1 أفريل، وفي أمريكا، إيطاليا، السويد، النرويج 1 جويلية.

 هذا الجدول المحاسبي التقديري يكتسب صفة القانونية من القانون الذي يجيزه ويجعله إلزاميا، وهذه الإجازة المقدمة من السلطة تشمل تقديرات النفقات أولا، ثم تقديرات الإيرادات التي حددت لتغطيتها، ويناقش البرلمان الإنفاق العام على ضوء الخدمات التي يتعين القيام بها وكذلك حجم وتوزيع هذه الخدمات على الفئات الإجتماعية المختلفة، فإذا ما أجيزت النفقات العامة أمكن مناقشة تقديرات الإيرادات ومعرفة ما إذا كانت تزيد عن حاجة الإنفاق العام، وكيفية توزيع العبء المالي بين الفئات الإجتماعية.

1. دور الميزانية: بعد أن إتسع دور الدولة المعاصرة في الحياة الإقتصادية أصبحت الميزانية بإعتبارها التعبير المالي عن برنامج الدولة تلعب دورا هاما في الحياة الإقتصادية وتقوم بدور إجتماعي عن طريق إحتوائها لعديد من الإجراءات التي تهدف للحد من إنعدام العدالة التوزيعية بين الطبقات الإجتماعية، لقد تطور دور الميزاينة مع تطور الميزانية، فمثلا في النظام الإقطاعي الإستبدادي بلغت نفقات ملك فرنسا في سنة 1594-1610 نصف إيرادات الميزانية العامة، أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت المزانية تعكس الخيارات السياسية والإجتماعية والإقتصادية للدولة.
2. فعلى الصعيد السياسي: تعتبر المزانية أداة للدولة لتنفيذ سياسة معينة،فعن طريق التقدير المقدم للإنفاق العام تنظم الدولة أنشطة الهيئات العامة، وعن طريق عرض وتحليل بنود المزانية يمكننا التعرف على الاهداف السياسية المراد تحقيقها، ثم تتضح الحقيقة التالية:

- إن تحضير الميزانية وتنفيذها ينبعان من سلطة من له السيطرة الفعلية في المجتمع.

1. أما الدور الإقتصادي: فقد إزدادت أهمية وإتساع دور الدولة وتدخلها في الإنتاج، فقيامها بتقديم الخدمات الاساسية للإنتاج (المواصلات، توليد الطاقة) وإشرافها على الإنتاج في قطاع الدولة، وكذلك توجيه الإستثمارات الكبيرة لخلق طاقة إنتاجية كبيرة وكذلك توجيه النشاط الفردي عن طريق تشجيع بعض الفروع والحد من البعض الآخر (عن طريق السياسة الإنفاقية والإيرادية)، وغياب التوازن بين الإنفاق والإيراد يؤثر مباشرة على قيمة النقود، خاصة إذا تم تغطية عجز المزانية عن طريق إصدار نقدي جديد لا يصاحبه زيادة في السلع والخدمات، كل هذه الأمور تعطي المزانية أهمية كبيرة ومتميزة في الحياة الإقتصادية.
2. أما في مجال الإجتماعي: فتلعب الميزانية دورا إيجابيا عن طريق إعادة توزيع الدخل بين الافراد.
3. إستبعاد ما قد يختلط بالميزانية: هنا يتعلق الامر بالحسابات القومية، والحساب الختامي التي تخص الفترة السابقة، والميزانية الإقتصادية (أو القومية) والخطة في الفترة القادمة.
4. الحسابات القومية: تشمل محاولة تقديم صورة رقمية ترتكز على الإحصاءات والتقديرات لنتيجة النشاط الإجتماعي خلال فترة ماضية عادة تكون سنة، وقد تقسم الوحدات المنتجة وفقا لطبيعة النشاط الذي تقوم به (زراعي، صناعي... إلخ).
5. الحساب الختامي: فهو بيان لما قامت به الدولة فعلا من إنفاق وإيراد خلال فترة زمنية ماضية وهذا التسجيل الرقمي يمكن الإستفادة منه عند تحضير الميزانية القادمة.
6. الميزانية الإقتصادية: فهي عمل تقديري للنشاط الغقتصادي بجموعة (العام والخاص) خلال الفترة المقبلة، وتقدير الإنفاق والإيراد يعطي فكرة عن توازعهما في المستقبل لتحديد دور الطلب الكلي العام في تحقيق التوازن الإقتصادي.
7. الخطة: وتكون عادة في المجتمع الإشتراكي وهي التي تحدد الإتجاه العام للإقتصاد القومي والسبل اللازمة لتطويره خلال فترة قادمة، يتم هذا عن طريق تحديد هدف العملية الإقتصادية والوسائل التي تحقق هذا الهدف وتكون الخطة ملزمة لكل هيئات الدولة.